التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة فى تحقيق الأمن الغذائي المصري للمدَّة (٢٠١٠ – ٢٠٢٢)

د . سحر أحمد حسن يوسف

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة الأزهر – بنات

مقدِّمـــة

يُعتبر قطاع الزراعة من أهمِّ القطاعات التي تُحقِّق الأمن الغذائي، ويُعرَّف -حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)- بأنَّه: «توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مُستمرَّة؛ من أجل حياة صحية ونشطة».[١] والذي يُعدُّ من أهمِّ الغايات التي تسعى إلى تحقيقها مصر، خاصة فى ظلِّ التحوُّلات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعدِّدة، وخاصة ما بعد كوفيد ١٩ (٢٠١٩-٢٠٢٠)، وتغيُّرات المناخ، وتضاعُف عدد السكان ليصل إلى ١٠٢ مليون نسمة وفق آخر الإحصائيات المصرية الأخيرة[٢]، لذا كان لزامًا على مصر أن تسعى جاهدة للتخفيف من التبعية تجاه الخارج خاصة فيما يتعلَّق بتحقيق أمنها الغذائي، وهذا يتطلَّب اختراقًا ضخمًا لقطاع الزراعة على جميع الأصعدة، وخاصة أنَّ الأمن الغذائي أحد أهمِّ المكوِّنات الأساسية للأمن القومي المصري بجانب الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، والأمن المائي.

وتستند الدراسة الحالية على وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وهي أحد مُكوِّنات المجموعة الاقتصادية، والتي تستهدف إصدار المؤشِّر العام للأمن الغذائي على مستوى العالم ككل، مُعتمدًا على مجموعة من المؤشِّرات الفرعية التي تُوضِّح الأبعاد المتعلِّقة بوضع الغذاء فى كل دول العالم.

وتستهدف الدراسة الحالية: الوقوف على التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة فى تحقيق الأمن الغذائي المصري، مع تحديد أهمِّ المشكلات التي تُواجه السياسات الغذائية فى مصر، مع تقديم حلولٍ من شأنها تحقيق الأمن الغذائي مُستقبلًا.

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: https://www.fao.org/home/ar

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: https://www.capmas.gov.eg

وتكمن أهَمِّيَّة الدراسة فى: محاولتنا تحليل الوضعية الغذائية المصرية؛ وذلك من أجل تقييم وضعية وواقع الأمن الغذائي المصري فى ظلّ المؤشِّر العام للأمن الغذائي العالمي، بالإضافة إلى محاولات إيجاد حلولٍ مُستقبلية تستهدف الارتقاء بقطاع الزراعة كأحد الروافد الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المصري.

وتفترض الدراسة أنَّ قطاع الزراعة من أهمِّ القطاعات فى الاقتصاد القومي المصري، وذو فاعلية كبيرة فى تحقيق أمنها الغذائي.

أمَّا منهجية الدراسة فتقوم على المنهج الاستقرائي للمؤشِّرات المتعلِّقة بقطاع الزراعة ومحدِّدات الأمن الغذائي بالإضافة إلى أسلوب التحليل الكيفي والبياني للبيانات المتعلِّقة بالأمن الغذائي وقطاع الزراعة المصري فى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢ ، بالاعتماد على كافة المؤشِّرات المتعلِّقة بالأمن الغذائي المصري فى كلِّ التقارير والإحصائيات المتاحة محليًا وعالميًا.

وتُقسَّم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية بخلاف الدراسات السابقة وأهم نتائجها إلى:-

المبحث الأوَّل:- قطاع الزراعة المصري، رؤية متكاملة

المبحث الثاني:- الأمن الغذائي المصري وأهمُّ مؤشِّراته

المبحث الثالث:- نواقص السياسات الغذائية فى مصر

المبحث الرابع:- آمال وآفاق مستقبلية

الخاتمة:- وتشتمل على النتائج والتوصيات

المراجع

الدراسات السَّابقة

من أهمِّ هذه الدراسات:-

- **دراسة دكتور محمد جمال (٢٠٠١)، بعنوان: "تطوير إحصاءات الثروة الحيوانية فى مصر"، مصر، فقد استهدفت هذه الدراسة عرض وتحليل البيانات الإحصائية فى مجال الثروة الحيوانية مع بيان أوجُه القصور فيها، و تبيَّن لنا أنَّ أهمَّ هذه المؤسَّسات هي معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن بعض الجهات غير المتخصِّصة فى جمع وعرض البيانات مثل وزارة التخطيط، ومعهد التخطيط القومي، ووزارة الأشغال والموارد المائية، والبنوك المتخصِّصة، ووزارة التموين والتجارة، ووزارة الاقتصاد والتعاون الدولي. أمَّا عن إحصائيات الإنتاج الحيواني فلا يُوجد أيُّ مصدر يمكن الاعتماد عليه، حيث تباينت البيانات المنشورة فى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأوضحت اختلافًا بين ١٠-٣٠٪ فى أعداد الماشية، وتصل التناقُضات إلى حدِّ اختلاف البيانات المنشورة فى نفس الجهة، كذلك إنتاج الألبان لم يَسلم من التضارُب، وتعتمد على معدَّلات إدرار ثابتة، وقد أيَّدت دراسة معالم إنتاج اللبن بالعينة عام ١٩٩٥، وكذلك أيضًا البيانات المنشورة عن أعداد الدواجن المنزلية لم تَسلم هي الأخرى من التناقُض؛ حيث بلغت الفروق ما بين ٢٠-٤٠٪.[١]**

- **دراسة عزة فرج (٢٠١٩) بعنوان: "الأثر الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على الناتج المحلِّي الإجمالي السنوي للدول بالمجموعات الاقتصادية العالمية"، مصر. وتستهدف هذه الدراسة الوقوف على قُدرة القطاع الزراعي على توفير فرص العمل بما يتناسب مع الزيادة فى أعداد السكان السنوية، وكذلك دعم قطاع الزراعة لفرص الحياة لقطاع كبير من المواطنين، وتخفيض نسب الفقر والبطالة، وتوصَّلت الدراسة إلى مدى مُساهمة قطاع الزراعة فى دعم الناتج المحلِّي الإجمالي السنوي ليصل عام ٢٠١٧ إلى ٣٩,٥٤ مليار دولار، حيث بلغت أقصى قيمة له فى العام ٢٠١٢ بنسبة ١٤,٧ ٪ من الناتج المحلِّي الإجمالي بمصر، بينما كانت أقل قيمة له فى العام ٢٠١٦، حيث بلغ ١١,٣ ٪ ، كما أوضحت النتائج قُدرة قطاع الزراعة**

(١) محمد جمال الدين (٢٠٠١)، تطوير إحصاءات الثروة الحيوانية، مكتبة معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠١، المؤتمر الدولي ٣٦ للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته، ٤/٤ ٢٠٠١.

على تلبية الاحتياجات الأساسية القومية، وأوضحت كذلك إجمالي المساحات المطلوبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، وكذلك الاستثمارات السنوية التي تتناسب مع هذا القطاع بدوره أهمَّ القطاعات الأساسية على مستوى الدولة، وانخفاض المساحات المنزرعة من محصول القطن والتي لا تتناسب مع أهَمِّيَّته الاقتصادية، وكذلك زيادة الأعداد المطلَقة لعدد العاملين فى هذا القطاع وذلك لزيادة عدد السكان.(١)

- دراسة عبد الوكيل إبراهيم محمد وآخرون ٢٠١٩/٢/٢٧ بعنوان: «رؤية اقتصادية لمكوّنات الدخل الزراعي المصري هدفًا للدراسة يحمل عنوان: «دراسة مكوّنات القطاع الزراعي المصري ومقارنته بالقطاعات الأخرى المكوّنة للاقتصاد القومي»، مصر، تهدف الدراسة إلى التحليل الاقتصادي لكافة الجوانب المكونة للقطاع الزراعي المصري، وبيان مدى أهَمِّيَّته النسبية فى الاقتصاد القومي، ومدى مساهمة كلٍّ من القطاع النباتي والحيواني والسمكي فى مكوّنات الدخل الزراعي المصري. –وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ الدخل الصناعي يُساهم بنسبه أكبر من الدخل الزراعي فى الدخل القومي، مما يتطلَّب اتخاذ سياسات تُؤدِّي إلى زيادة مساهمة الدخل الزراعي فى الاقتصاد القومي، مع ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تُساهم فى رفع أهميتها بما يتوافق مع مكانة القطاع الزراعي لكلِّ المجتمع، وضرورة العمل على تحسين الدخل الزراعي القومي المصري بزيادة إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي من خلال الاهتمام بالأنشطة النباتية والحيوانية والسمكية من ناحية، وكذلك الحد من إجمالي قيمة متطلبات الإنتاج الزراعي من خلال خفض قيمة متطلبات الأنشطة الحيوانية ثم النباتية والسمكية من ناحية أخرى.(٢)

- دراسة ياسر عبد الحميد، وآخرون (٢٠٢٠) «عن التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)، مصر، تستهدف الدراسة إلقاء الضوء على الأثر المتوقَّع لاشتراك مصر فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن للتجارة البينية الكلية والزراعية بين مصر و الدول المشاركة فى الاتفاقية باستخدام نموذج الجاذبية.

(١) عزة علي فرج (٢٠١٨)، التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مصر ٢٠١٩.

(٢) عبد الوكيل إبراهيم محمد، وآخرون (٢٠١٩)، رؤية اقتصادية لمكونات الدخل الزراعي المصري، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠١٩.

وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّه بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الإفريقية بما يُلازمها من مميِّزات تجارية؛ لتسهيل حركة السلع فيما بين بلدانها، إلا إنَّ القارة الإفريقية لا تزال فى مرحلة متأخِّرة من مراحل تحقيق تكاملها الاقتصادي مما يُؤثِّر بالسلب على مستوى التبادل التجاري بين دول القارة، وكذلك فإنَّ توقيع مصر للاتفاقية يمكن أن يُحقِّق وضعًا فعليًا أفضل من الوضع المأمول فى قيمة التجارة الكلية بين مصر ومعظم الدول المشاركة فى الاتفاقية بنسب تراوحت بين حد أقصى بلغ حوالي ٥٢,١٥ ٪ فى السودان، وحد أدنى بلغ حوالي ٣٣,٩٩ ٪ فى ليبيا. كما يمكن تحقيق وضع أفضل من الوضع المأمول فى التجارة الكلية الزراعية بين مصر ومعظم الدول المشاركة فى الاتفاقية بنسبة تراوحت بين حد أقصى بلغ حوالي ٤١,٢٧ ٪ فى زامبيا وحد أدنى بلغ حوالي ٧,٩٩ ٪ فى ليبيا[١].

- دراسة سعيد حسن وآخرون (٢٠٢١) « عن الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الأسمدة الكيماوية فى إنتاج محصول التمور فى محافظة الوادي الجديد » مصر، وكانت الدراسة تهدف إلى التوصُّل إلى الكميات المثلى من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية التي تُحقِّق الكفاءة الاقتصادية فى إنتاج محصول التمور فى محافظة الوادي الجديد، وذلك من خلال التعرُّف على الاستخدام الأكفأ للموارد السمادية المتاحة لإنتاجية محصول التمور عن طريق قياس الكفاءة التقنية TE والتي تشمل كلًا من كفاءة السعة SE، والكفاءة التوزيعية AE، وتقدير الفائض والعجز للموارد السمادية المستخدَمة فى إنتاج محصول التمور، وتحديد الفرق بين متوسِّط الكميات المستخدَمة من الموارد الاقتصادية (الفعلية) وبين الكميات المستخدَمة (المثلي) المحقِّقة للكفاءة الاقتصادية لعينة الدراسة، وكذلك التعرُّف على أثر استخدام الأسمدة الكيماوية على الخصائص الاقتصادية لمحصول التمور بمحافظة الوادي الجديد، وقد توصَّلت الدراسة إلى ضرورة تكثيف جهات الاتصال بين الحكومة والممثَّلة فى مديريات الزراعة على مستوى الجمهورية وبين المزارعين، وذلك من خلال عقد الدورات والندوات الإرشادية التي ترفع مستوى الوعي لدى المزارع بكيفية الاستخدام السليم والآمن للأسمدة الكيماوية بأنواعها وصورها المختلفة، وكذلك -تفعيل الأبحاث العلمية والتي تناولت استخدام الأسمدة الكيماوية والموجودة بالجامعات والمراكز البحثية، وذلك من خلال الجهاز الإرشادي الموجود بمديريات الزراعة، وتطبيق تلك الأبحاث

(١) ياسر دياب وآخرون (٢٠٢٠)، التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة الثلاثية ((TFTA)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣٠، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٠.

على أرض الواقع من خلال الحقول الإرشادية، ومتابعة الفلاحين بكلِّ خطوة بتلك الحقول، وذلك لمحاربة الفكر الزراعي الخاطئ عند الكثير من الفلاحين، وخاصةً فى مجال استخدام الأسمدة الكيماوية ومعرفتهم بالطرق العلمية الصحيحة فى الزراعة، وأيضًا ضرورة خفض أسعار الأسمدة الكيماوية؛ حيث تُعدُّ مدخلًا رئيسيًا وأساسيًا فى الزراعة المصرية، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تُفرَض على الأسمدة الكيماوية.(١)

- دراسة فاطمة الزهراء جبريل (٢٠٢١) «عن أداء القطاع الزراعي المصري فى ظلِّ التحديات المعاصرة»، مصر، وتستهدف الدراسة بيان تراجع مؤشِّرات النشاط الاقتصادي بالقطاع الزراعي، والذي أوضح انخفاض نسبة مساهمته فى الناتج المحلِّي الإجمالي من ١٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) إلى ١٢٪ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)، وكذلك تراجع استيعابه للعمالة من ٣٠٪ خلال الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠١٠) إلى ٢٥٪ خلال الفترة من (٢٠١٠- ٢٠١٩)، وتوصَّلت الدراسة إلى قُدرة هذا القطاع على تخفيف العبء الاقتصادي خلال العقد الثاني من القرن الحالي لمساهمته فى التجارة الخارجية، وتخفيض عجز الميزان التجاري بنحو ٥٠,٤٪ ، وكذلك تراجع دور النشاط الزراعي من ١٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) إلى ١٢٪ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)، وكذلك انخفاض القُدرة الاستيعابية للمساحات المنزرعة فى مصر عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان، وكذلك انخفاض معدَّل التكثيف الزراعي بين فترتي الدراسة بنحو ١,٤٣٪ .(٢)

- كما أوضح تقرير صادر عن الأمم المتحدة (٢٠٢١)، بعنوان: يمرُّ العالم بمنعطف حرج، عن زيادة عدد الأشخاص المتضرِّرين من الجوع فى العالم فى عام ٢٠٢٠ فى ظلِّ جائحة COVID-١٩. بعد أن ظلَّ دون تغيير تقريبًا فى الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ ، كما ارتفع معدَّل انتشار نقص التغذية إلى حوالي ٩,٩٪ فى عام ٢٠٢٠ من ٨,٤٪ فى العام السابق . كما واجه ٨١١ مليون شخص فى العالم الجوع فى عام ٢٠٢٠.(٣)

(١) سعيد حسن علي معاذ وآخرون (٢٠٢١)، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الأسمدة الكيماوية فى إنتاج محصول التمور فى محافظة الوادي الجديد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣١، العدد ٢، يونيو ٢٠٢١.

(٢) فاطمة الزهراء جبريل (٢٠٢١)، دراسة اقتصادية لأداء القطاع الزراعي المصري فى ظلّ التحديات المعاصرة. معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- مركز البحوث الزراعية . ٢٠٢١.

(3) 2021 , The world is at a critical juncture www.undp.eg

- وهناك عرضٌ فى يناير (٢٠٢٢) للبنك الدولي عن الآفاق المستقبلية حول التنبُّؤ باستقرار معدَّلات النمو المحلِّي الإجمالي فى مصر، ومن المتوقَّع أن ينمو الإنتاج بنسبة ٥,٥٪ فى السنة المالية المنتهية فى يونيو ٢٠٢٢؛ بفضل تحسُّن الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتوسُّع فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاعات استخراج الغاز، والتحسينات الإضافية فى قطاع السياحة، ومع ذلك، فإنَّ هذا النمو قد يُعيق الديون الخارجية للحكومات؛ لأنَّه يُقوِّض الديون عالية الكفاءة، والقُدرة على تنفيذ سياسات مواجهة التقلُّبات الدورية، والقُدرة على زيادة الاستثمار فى كلٍّ من رأس المال البشري والمادي[1].

المبحث الأوَّل: قطاع الزراعة المصري رؤية متكاملة

أوَّلًا:- يُمثِّل القطاع الزراعي أحد أهمِّ القطاعات الرئيسية فى البناء الاقتصادي المصري، ولتحديد تأثير هذا القطاع، لا بُدَّ من مراجعة حجمه من قِبَل الناتج المحلِّي الإجمالي، والمقيَّم بسعر الصرف الرسمي، وكذلك نسبة مشاركة هذا القطاع فيه من الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢، ومن الملاحظ أنَّ القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلِّي سجَّلت أعلى نسبة عام ١٩٧٤ (٢٨,٨٪) لتتراجع تمامًا عام ٢٠١٩ إلى (١١,٠٥٪) ثم (١١,٥٧٪) عام ٢٠٢٠. أمَّا عن القيمة المضافة فى قطاع الزراعة ومعدَّل النمو السنوي منها فقد سجَّلت أعلى معدَّلاتها عام ١٩٦٤ (١٤,٣٢٪) ثم انخفضت لأدنى مستوياتها إلى (٣,٣٥٪) عام ٢٠١٩ ثم عام ٢٠٢٠ إلى (٣,٣٪)[2] وذلك على الرغم من زيادة المساحات المنزرعة كما هو موضَّح بالجدول رقم (١) والشكل التالي (١):

(1) Future prospects to predict the stability of GDP growth rates in Egypt https://data.albankaldawli.org
(2) https://data.albankaldawli.org

الجدول رقم (١) إجمالي المساحات المنزرعة بالمليون فدان الشكل رقم (١) إجمالي المساحات المنزرعة بالمليون فدان

السنة	إجمالي المساحات المنزرعة (بالمليون فدان)
٢٠١٠	٨,٧
٢٠١١	٨,٦
٢٠١٢	٨,٧
٢٠١٣	٨,٩
٢٠١٤	٨,٩
٢٠١٥	٩,٠٥
٢٠١٦	٩,١٠
٢٠١٧	٩,١٣
٢٠١٨	٨,٦
٢٠١٩	٩,٣٣
٢٠٢٠	٩,٤
مخطط حتى عام ٢٠٢٥	١٠,٠

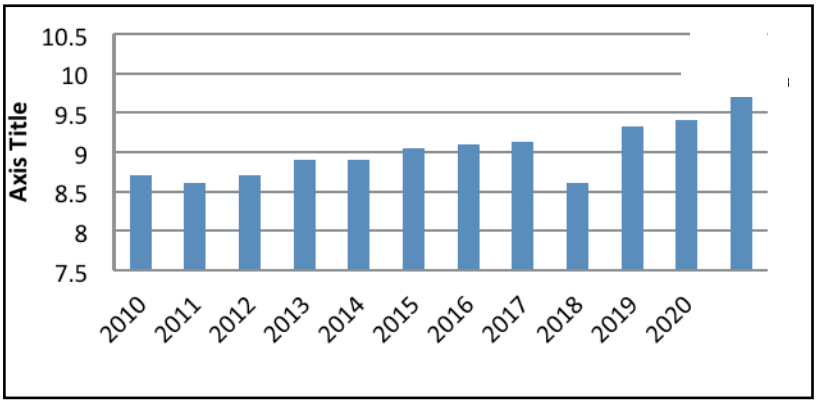

١- مصدر البيانات الدول الجدول رقم (١)؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوي ٢٠٢١
https://www.capmas.gov.eg/

٢- مصدر الشكل رقم (١) إعداد الباحثة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوي ٢٠٢١
https://www.capmas.gov.eg/

إلا أنَّها ما زالت تُمثِّل نسبة منخفضة جدًا من مساحة أراضي الدولة لتبلغ فى عام ٢٠٢١ (٣,٣٥٪) من إجمالي هذه المساحة[١]، وهي بذلك أقلُّ بكثير من نُظرائها على مستوى العالم، ويمكن النظر لارتفاع نسبة الأراضي المتصحرة، وتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي المنزرعة كأهمِّ العوامل المحدِّدة لحجم الإنتاج الزراعي الكلي فى مصر.

ثانيًا:- بلغ عدد السكان فى مصر (١٠٢,٨٧٧,٩٠١ مليون نسمة) أوَّل يناير عام ٢٠٢٢، نسبة الريف منهم تُمثِّل (٥٧,١٪)، وتُمثِّل نسبة الحضر (٤٢,٩٪)،[٢] وبلغت القوى العاملة بالقطاع نفسه فى ذلك العام (٢٠,٦٢٪) من نسبة إجمالي المشتغلين، حيث كانت أعلى نسبة للعاملين فى هذا القطاع تُقدَّر (٣٩,٠٢٪) عام ١٩٩١[٣]، فى حين أنَّها خلال الفترة الممتدَّة من ١٩٩١ إلى ٢٠٢٢ لم نُشاهد غير الانخفاض الملحوظ.

ثالثًا:- أمَّا عن الإطلالات البحرية فى مصر، فهي تقع بموقع جغرافي ساحلي ممتد وطويل؛ حيث البحر الأحمر شرقًا، والبحر الأبيض المتوسِّط شمالًا، بخلاف المياه الداخلية الممتدَّة من جنوب مصر حتى شمالها (مياه نهر النيل) وكذلك الآبار.

رابعًا:- أمَّا عن قيمة الإنتاج السمكي فى مصر، فيُوضِّح الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) حجم التطوُّر الذي لحق بالإنتاج السمكي فى الفترة (٢٠١٠ -٢٠٢٢).

(1) https://data.albankaldawli.org/
(2) (https://www.capmas.gov.eg
(3) https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم (٢) قيمة الإنتاج السمكي فى مصر (بالمليار جنيه) **الجدول رقم (٢) قيمة الإنتاج السمكي فى مصر (بالمليار جنيه)**

السنة	قيمة الإنتاج السمكي فى مصر
٢٠١٠	١٤,٥
٢٠١١	١٦,٨
٢٠١٢	١٧,٦
٢٠١٣	١٩,٦
٢٠١٤	٢٢,٣
٢٠١٥	٢٣,٤
٢٠١٦	٣٢,٣
٢٠١٧	٤٣,٨
٢٠١٨	٤٨,٣
٢٠١٩	٦١,١
٢٠٢٠	٦١,٤

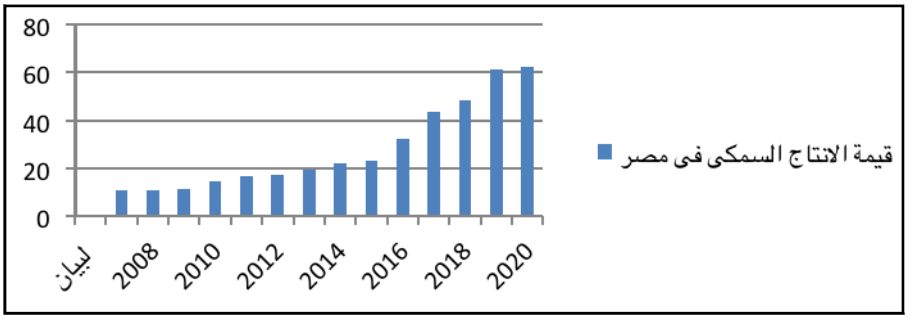

١- مصدر البيانات الجدول رقم (٢) :- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: https://www.capmas.gov.eg

٢- المصدر الشكل رقم (٢) إعداد الباحثة :- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: https://www.capmas.gov.eg

يتمركز الإنتاج السمكي فى مصر ليُمثِّل نسبة ٧١,٥ ٪ من الإنتاج السمكي فى إفريقيا لتحتلَّ بذلك المركزي الأوَّل، ولتشهد تقدُّمًا إلى المركز الثامن عالميًا. وبمقارنة نسبة التغيُّر خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٥ نجدها لم تتعدَّ ١,٦٪ لكلِّ سنة، إلا أنَّه ومن بداية عام ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ فقد شهد الإنتاج السمكي ارتفاعًا ملحوظًا، الأمر الذي

انعكس بشكل واضح على متوسّط نصيب الفرد من الإنتاج السمكي، والذي وصل إلى أقلَّ من ٢٠ كجم، وقد أثبتت دراسة[١] أنَّ زيادة الدخل الفردي السنوي بمقدار ١٪ يُؤدّي إلى نقص كمية استهلاك الأسماك فى مصر بمقدار ٢٩,٠ ألف طن نتيجة لاستهلاك البدائل الأخرى من اللحوم أو الدواجن، كما أنَّ زيادة عدد السكان بمقدار ١ ٪ يُؤدّي إلى زيادة كمية استهلاك الأسماك بمقدار ٩٩,٣ ألف طن.

ولكن علينا أن نتأكَّد أنَّ ضعف مهارات العنصر البشري العامل فى هذا القطاع الإنتاجي، والتذبذب المستمر فى أسعار البيع السمكي للمستهلك وما يلحق به من أضرار للقوَّة الشرائية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، ومع ارتفاع تكاليف النقل وسوء التخزين، والاعتماد على طرُق صيد تقليدية من شأنه أن يُؤدّي إلى ضعف الإنتاج السمكي بمرور الوقت، وعجزه أن يكون مكوِّنًا له وزنه فى المركب الغذائي المصري.[٢]

خامسًا:- وبالنسبة للإنتاج الحيواني والداجني فى مصر فيتمثَّل فى:

١- زيادة قيمة الإنتاج الحيواني منذ عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١ كما هو موضَّح بالجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣):

الجدول رقم (٣) قيمة الإنتاج الحيواني بالمليار جنيه الشكل رقم (٣) قيمة الإنتاج الحيواني بالمليار جنيه

السنة	قيمة الإنتاج الحيواني (بالمليار جنيه)
٢٠١٢/٢٠١١	٨٨,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٧,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	١١٢
٢٠١٥/٢٠١٤	١١٩,٣
٢٠١٦/٢٠١٥	١١٣,٥
٢٠١٧/٢٠١٦	١٦٩,٩
٢٠١٧/٢٠١٨	١٨٧,٥
٢٠١٨/٢٠١٩	١٨٧,٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٨٨,١

(١) شادية محمد (٢٠١٥)، دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك فى مصر، وأهم مشاكل إنتاج الأسماك فى محافظة أسيوط، ٢٠١٥ كلية التجارة، جامعة أسيوط، ص: ١٠.

(٢) محمد سمير (خريف ٢٠١٠)، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية، خسائر الواقع وحلول المستقبل، مجلة بحوث اقتصادية معاصرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد ٥٢، ص: ١٤٠.

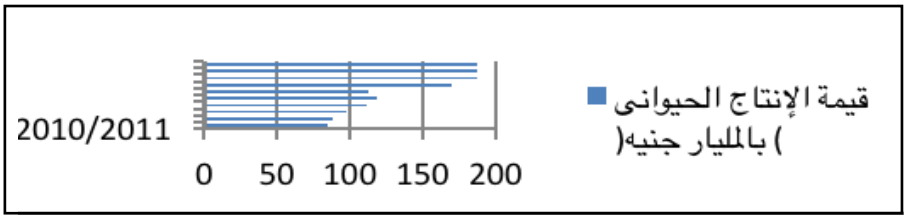

١- مصدر بيانات الجدول رقم (٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg

٢ –المصدر :- إعداد الباحثة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg

معظم سُلالات الأبقار والجاموس فى مصر تكيَّفت مع البيئة المصرية عبر القرون، وهي سُلالات شديدة الاستهلاك للأعلاف، مع إدرار للحليب لا يتعدَّى ١٧٠٠كجم فى السنة[١]، والإنتاج الحيواني على الرغم من تزايده إلا أنَّ معدَّلات نموِّه لا تتناسب مع حجم وعدد السكان والذي يتجاوز ١٠٢ مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ ارتفاع تكاليف العلف الذي يُعدُّ المصدر الأساسي لغذاء لهذه الحيوانات لا يُساعدها على النمو، وكذلك عدم وجود آليات واضحة لتطوير الإنتاج الحيواني، وأيضًا الزيادات غير المدروسة فى الإنتاج الحيواني وعدم الاهتمام بتقديم الرعاية الصحية الكاملة من شأنه إهدار هذه الحصيلة من الثروة الحيوانية، وكذلك وجود الكثير من المساحات الجافة التي لا يتوافر فيها مصادر المياه والنباتات التي تعتمد عليها الحيوانات كغذاء لها، وكذلك ارتفاع درجات الحرارة فى بعض فترات السنة، هذه كلُّها عوامل تُشكِّل مُعوِّقات للإنتاج الحيواني. كما أنَّ المشاريع المخطَّطة فى الدولة قد تتعارض فى بعض الوقت مع خُطط دعم وتطوير الإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى عدم وجود العناصر البشرية المؤهَّلة للتعامل مع البرامج الإنمائية للارتقاء بالثروة الحيوانية، وكذلك وجود قصور فى تنظيم الدورات التدريبية التي تُعلِّم طرُق تربية الحيوانات والتعامل معها، وكذلك تضاؤل حجم الاستثمار فى الإنتاج الحيواني مُقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

يُعدُّ كلُّ ما سبق عوامل أضعفت من زيادة الإنتاج فى هذا القطاع بما يتلاءم وحجم الطلب عليه[٢]، ويُؤكِّد ذلك انخفاض أعداد المذبوحات من الماشية، وانخفاض كمية

(١) جامعة الدول العربية (٢٠٠٨)، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، القاهرة، الجامعة ٢٠٠٨ ، ص: ٥٧.
(2) https://www.muhttwa.com

اللحوم من الماشية المذبوحة، بما لا تتلاءم بأيِّ حال من الأحوال مع أعداد السكان المتزايدة، ويُؤكِّد ذلك الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) والشكل رقم (٥):

الجدول رقم (٤) أعداد المذبوحات وكمية لحوم الماشية بالألف الشكل رقم (٤) أعداد مذبوحات الماشية بالألف

السنة	أعداد المذبوحات الماشية (بالألف طن)	كمية لحوم الماشية من المذبوحات (بالألف)
٢٠١٠	٧٦٧٠	٩٩٢٠٠١
٢٠١١	٧٦٦٧	٩٨٨٠٥٢
٢٠١٢	٧٧٠٠	٩٨٩٥٠٩
٢٠١٣	٧٥٣٦	٢٨٨٤٠٢
٢٠١٤	٧٤٩١	٢٨٢٥١١
٢٠١٥	٧٤٠٣	٢٩٩٨٥٠
٢٠١٦	٧٥٠٠	٢٩٢٧٥٥
٢٠١٧	٥٦٧٣	٢٥٢٤٣٨
٢٠١٨	٥٢٥٦	٢٧٥٣٣٥
٢٠١٩	٣٦٧٥	٢٩٦٦٦٣

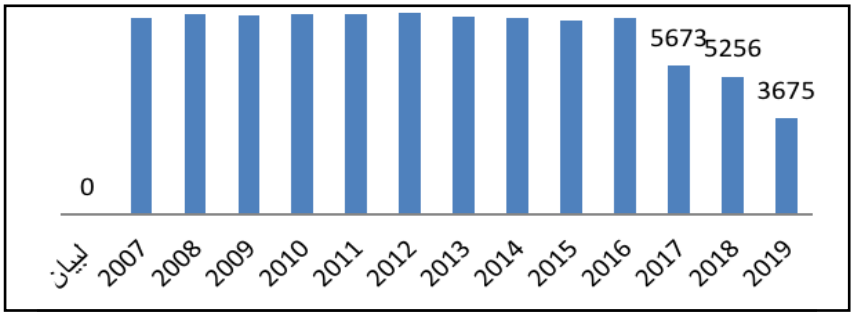

الشكل رقم (٥) كمية لحوم الماشية بالألف

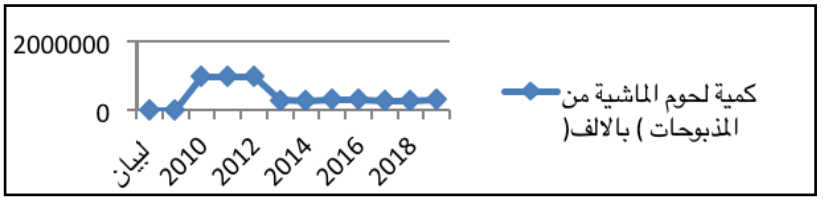

مصدر البيانات :- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg، مصدر الشكل رقم (٤) إعداد الباحثة والشكل رقم (٥) من واقع بيانات الجدول رقم (٤): www.capmas.gov.eg

٢- أمَّا بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فقد شهدت مصر فى الخمسة عقود الأخيرة زيادة كبيرة فى الإنتاج، الأمر الذي مثَّل وسيلة فعَّالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي فى هذا المضمار، يُؤكِّد ذلك واقع بيانات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٦):

٣- الجدول رقم (٥) كمية لحوم الطيور والدواجن (بالألف طن)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
كمية لحوم الطيور والدواجن (بالألف طن)	٩٤٩,٣	١٠٠١	١٠٣٧	١١٨٧	١٢٨٧	١٢٣٦	١٢٥٩	١٥٦٢	١٥٩٥	١٧٥١

مصدر بيانات الجدول رقم (٥): www.capmas.gov.eg

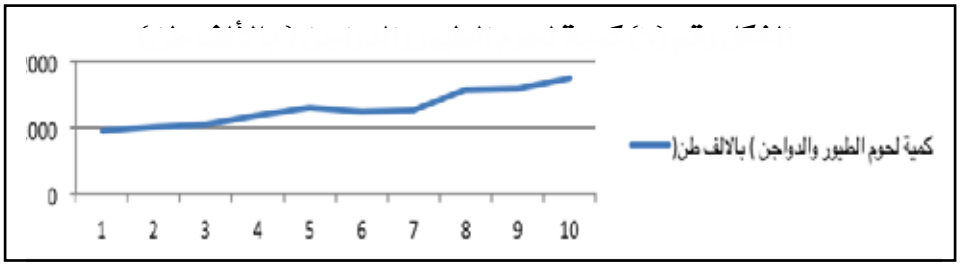

المصدر :-إعداد الباحثة مصدر البيانات من الجدول رقم (٥): www.capmas.gov.eg

ولكن بسبب انتشار فيروس أنفلونزا الطيور منذ عام ٢٠٠٦ وما واجهه السوق المصري من عدم توافُر البروتين الحيواني بالقدر الكافٍ لسدِّ الاحتياجات الفردية، إلا أنَّه ومع إقرار الاستيراد من الخارج للدواجن وخوفًا من انتقال المرض من بلد المستورد التي لديها إصابات تَمَّ حظر استيراد منتجات ولحوم الدواجن من أيِّ بلد موجود بها إصابات[1]؛ مما ألقى على عاتق الحكومة بالدولة المصرية مسئولية توفير سياسات حمائية مناسبة لحماية المستهلكين، كما إنَّه بالرغم من زيادة الإنتاج إلا أنَّه ما زالت الأسعار مرتفعة، والمعروض المحلِّي ما زال غير كافٍ للطلب المتزايد ؛ بفعل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء من جانب، وزيادة السكان من جانب آخر.[2]

(1) P220 - The National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers. 2006

(2) EKRAM A. EL. ABDEL RAHMAN(2018) , IMPORT AND AN ECONOMIC STUDY OF PRODUCTION, p 1658

سادسًا:- يُمثِّل عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي المصري نحو (٥,٢) مليون عامل؛ أي: ما يُعادل (١٩,٢٪) من إجمالي المشتغلين، حيث تُعتبر أكبر نسبة مشاركة للمُشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية، خلال الربع الثاني من ٢٠٢١، فيما وصلت نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلي الإجمالي لـ (١٤,٨٪) عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، حيث بلغت (٦٦٩,٨) مليار جنيه، مقارنة بـ (٢٧٨,٥) مليار جنيه عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، وذلك بالأسعار الجارية[١]. ولكن مساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المحلِّي الإجمالي جاءت بنسبة ١٧,١٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بـ (١٦٪) عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وهي أعلى مما عليه فى قطاع الزراعة، كما يُمثِّل نسبة العاملون بهذا القطاع (٢٦,٨٪) عام ٢٠٢١، وبذلك على الرغم من زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة فى مصر، إلا أنَّه أقلُّ مساهمة فى الناتج المحلِّي الإجمالي خاصة عند مقارنته بقطاع الصناعة[٢].

سابعًا:- تُقدَّر حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب، يستهلك منها ٨٠٪ فى الزراعة[٣] يأتي معظمها من مياه نهر النيل، بالإضافة لكميات محدودة للغاية من مياه الأمطار والمياه الجوفية العميقة بالصحاري، وفي المقابل يصل إجمالي الاحتياجات المائية فى مصر لحوالي ١١٤ مليار متر مكعب سنويًا من المياه، ويتمُّ تعويض هذه الفجوة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية السطحية فى الوادي والدلتا، بالإضافة لاستيراد منتجات غذائية من الخارج يقابلها ٣٤ مليار متر مكعب سنويًا من المياه، وكون مصر دولة مصبِّ وليس منبعًا للمياه فإنَّ هذا يرهن مستقبل التنمية الزراعية لقيود وضغوط سياسية ما لم يتمَّ التحرُّك لسدِّ العجز المائي المحتمل.[٤]

- وتظهر مشكلة المياه فى داخل الدولة المصرية لعدَّة أسباب منها:

➢ زيادة عدد السكان بمعدَّلات نمو متسارعة يُمثِّل عبئًا على الدولة، لا يُمكِّنها من الوفاء بالاحتياجات الأساسية الغذائية للسكان، والذي يُمثِّل الركيزة الأساسية لتنمية القطاع الزراعي للدولة.

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية: https://moa.gov.eg
(٢) البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/
(٣) وزارة الموارد المائية والري: https://www.mwri.gov.eg
(٤) الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية: https://www.sis.gov.eg

➢ **بناء سدُّ النهضة،[١] يمـرُّ نهر النيل بعشـر دول إفريقيَّـة، يُطلـق عليهـا دول حـوض النيـل، وهـي: مصـر، والسـودان، أرتيريـا، وأوغنـدا، وإثيوبيـا، والكونغـو، وتنزانيـا، ورواندا، وبوروندي، وكينيا، وهو النَّهر الوحيد الذي ينبـع من الجنـوب ليصبَّ فى الشمال، ويصل طوله إلى ٦٦٥٠ كـم، وسدُّ النهضـة أو ما يُسمَّى بسد «الألفيـة الكبيـر»، يقطـع مجرى النيـل الأزرق، أكبـر فـروع النيـل، وتبلـغ سعته التخزينيـة ٧٤ مليـار متـر مكعب؛ أي: حـوالي مـرة ونصـف من إجمـالي سـعة النيل الأزرق من المياه سنويًا. وتتمثَّل خطورته فى تنـاقُص حصـة مصـر السـنوية من مياه النيل بحـوالي ١٢ مليـار متـر مكعب على الأقل لتصل إلى "٤٠-٤٣ مليـار متـر مكعب سـنويًا "، وهـو مـا قـد يُمثِّـل كارثة بالنسبة لمصر، حيث ستُصبح حصة الفرد أقل مـن ٦٥٠ متـر مكعب من المـاء سنويًا؛ أي: أقل من ثُلثي المعدَّل العالمي "١٠٠٠ متر مكعب للفرد "، كما أنَّه فى مقابـل كلِّ مليـار متـر مكعب تـنقص من حصـة مصـر المائيـة، فإنَّـه من المتوقَّـع أن تخسـر مصر ٢٠٠ ألف فدان زراعي، وهو ما يُؤدِّي فى نهاية الأمر لانخفاض القُدرة على سدِّ الاحتياجات الغذائية فى الوقت نفس التي تزيد فيه معدلات السكان بشكل الكبير، مما يُؤثِّر فى نهاية الأمر على كافة قطاعات الدولة، وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع معدَّلات التضخُّم، وخاصة للسلع الغذائية، وما يترتَّب عليه من انخفاض المستوى الصحي، خاصة للفئات محدودي الدخل، ومنخفضة الدخول، وهما ما يُمثِّلان أعلى شريحة فى المجتمع المصري[٢].**

وبذلك فأمر المياه يُمثِّل أحد الدعائم الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي المصري.

ثامنًا :- جملة صادرات وواردات السلع الزراعية، تُوضِّح بيانات الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٧) ارتفاع جملة الواردات من السلع الزراعية على مدار فترات نوفمبر ديسمبر ٢٠٢٠ إلى نوفمبر ٢٠٢١ لتصل إلى أعلى القيم فى مارس ٢٠٢١ موضِّحة زيادة ٨٥٪ عن شهر فبراير ، ٨٣٪ عن شهر أبريل .

(١) تقرير سد النهضة (٢٠١٥)، اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة)، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٥، ص: ١١٥.

(2) http://goo.gl/iUQX6n

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات السلعية *	٢٠٫٥	١٧٫٦	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣	١٧٫٣
نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي *	٤٫٥	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣	٤٫٣

المصدر: - الجدول رقم (٦) بيانات البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/

الشكل رقم (٧) جملة الواردات والصادرات للسلع الزراعية بالألف جنيه

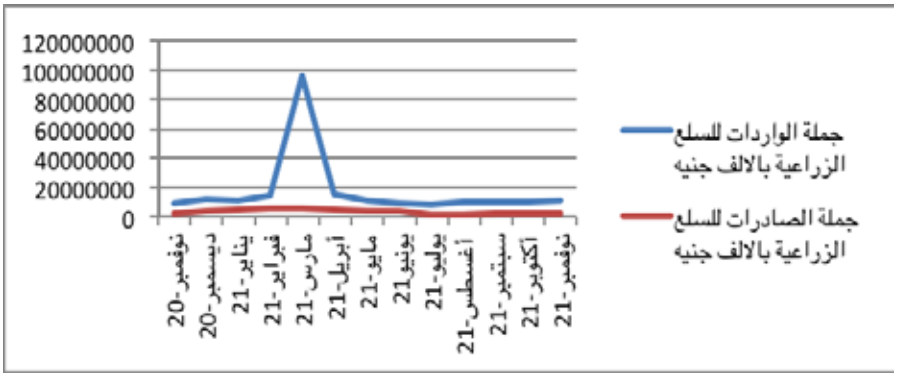

المصدر :- إعداد الباحثة المصدر من واقع الجدول رقم (٦) بيانات البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/

المبحث الثاني: الأمن الغذائي المصري وأهم مؤشّراته

حتى تتمكَّن الدولة المصرية من تحقيق أمنها القومي لا بُدَّ لها من تحقيق (أمنها الاجتماعي والاقتصادي والغذائي متضمِّنًا للأمن المائي) معًا، وما نُركِّز عليه هنا هو مؤشّرات الأمن الغذائي المصري، ومدى التهديد والمخاطر المعرَّض لها، ومن أهم المؤشّرات الواردة فى هذا المجال:

أولًا:- جملة الصادرات والواردات للسلع الغذائية، يُوضِّح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٨) زيادة نمو جملة الواردات عن جملة الصادرات بنسبة تتجاوز ٧٣٪ [١]، ويرجع ذلك إلى زيادة الاعتماد على الواردات؛ حيث إنَّ الطلب المتمثِّل فى زيادة النمو الديمغرافي الكبير للسكان ليتجاوز حتى مارس عام ٢٠٢٢ (١٠٣ مليون نسمة)[٢] مع ازدياد حجم الاستهلاك؛ بسبب إعانات الدعم الغذائية وزيادة استخدام الحبوب الخشنة كأعلاف إنتاج اللحوم والحليب، كانت من أهمِّ عوامل جانب الطلب ذات التأثير الأعلى فاعلية فى زيادة حجم الواردات عن الصادرات للسلع الغذائية، أمَّا من حيث العرض فقد كان هناك نقصٌ فى المكاسب الإنتاجية، يعود إلى عدَّة أسباب منها محدودية الموارد.[٣]

(١) جملة الواردات / مج الصادرات + الواردات ٪

(2) https://www.capmas.gov.eg/
https://www.fao.org/home/a

(٣) منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، ص:٢٠

الشكل رقم (٨) جملة الصادرات والواردات من السلع الجدول رقم (٧) جملة الصادرات والواردات من السلع الغذائية بالألف جنيه الغذائية بالألف جنيه

السنة	جملة الصادرات للسلع الغذائية بالألف جنيه	جملة الواردات للسلع الغذائية بالألف جنيه
نوفمبر-٢٠	٤١٧٣٤٤٤	٩٥٤٢٤٦٤
شهر ديسمبر٢٠	٤٩٣٠٠٣٧	٩٦٣٩٠٨٢
يناير-٢١	٤٦٧٥٥٨٦	١٢١٠٧٥٠٦
فبراير-٢١	٥١٩٩٦٦٦	١٤٥٦٥٢٧٨
مارس-٢١	٥٦١٧٥٩٧	١٣٣١٤٥٠٧
أبريل-٢١	٥٤٤٦١٦٢	١٣٧٢١٠٩٥
مايو-٢١	٤٩٧٦٢٥٩	١١٤٥٠٢٢٨
يونيو-٢١	٥٣٧١٧٣٧	١٠٧٣٣٨٧٦
يوليو-٢١	٤٤٣٨٦٧٦	٩٠١٨٣١٧
أغسطس-٢١	٥٥٤٦٣٥٠	١١٠١٠٦٩٦
سبتمبر-٢١	٥٥٣١٧٦٦	١٠٩٦١٥٠٨
أكتوبر-٢١	٤٧٢٣٧٦٥	١٤٥٨٥٣٣٧
نوفمبر-٢١	٥٤٣٢١٣٧	١٤٧٩٥٥٩٦

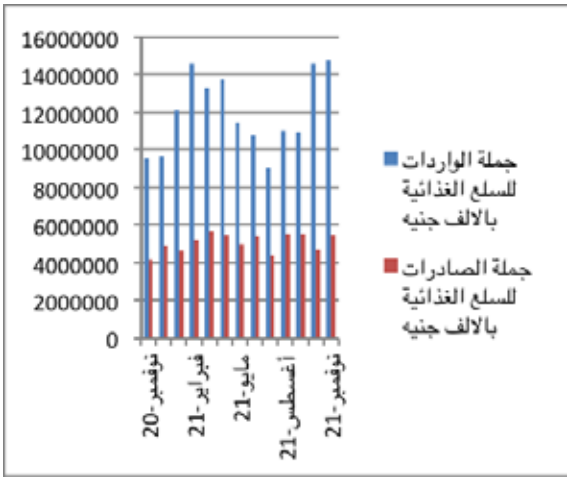

المصدر :- إعداد الباحثة مصدر الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٨) :- بيانات البنك الدولي:

https://www.albankaldawli.org/

وبالتالي تُعاني مصر من نقص نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية مما يُعرِّض استقلالها دومًا للتهديد، وجعلها تتعرَّض إلى ما يُسمَّى بالحظر الغذائي، ويُوضِّح ذلك رفض الولايات المتحدة طلب مصر بمساعدات غذائية، كما حدث عام ٦٧ عندما كان إجمالي الإنتاج من القمح لا يكفي بحاجة البلاد أكثر من ١٥ يومًا؛ مما اضطرَّ للجوء للاتحاد السوفيتي لإمداده بالقمح[١]، ويُؤكِّد ذلك أنَّ معدَّل الاكتفاء الذاتي من الحبوب فى مصر من الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٩ قد تناقص من حوالي ٧٠,١ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٣,١٩ ٪ عام ٢٠١٩ بمقدار انخفاض بلغ حوالي ١٦,٩ ٪ بمقارنة بعام ٢٠٠٠[٢].

ومما سبق فإنَّ مفهوم الأمن الغذائي يتحقَّق من خلال العناصر التالية: (قدرة مختلف فئات السكان على شراء الغذاء والحصول عليه، الإنتاج المحلِّي من الغذاء، توفير النقد الأجنبي لسدِّ العجز بين الإنتاج المحلِّي والاستهلاك المحلِّي من الغذاء) . وبالتالي فالأمن الغذائي يُشكِّل سياسة طويلة الأمد، يختلف عن سياسة المخزون التي تُشير إلى ضرورة توفير مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية تتراوح إلى أربعة أشهر؛ وذلك لاعتبارات سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، فسياسة المخزون تُعبِّر عن توافر الغذاء لفترات قصيرة الأمد.

ويُؤكِّد نقص الأمن الغذائي فى مصر تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح لتُسجِّل نفس النسبة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ بمقدار (٥٥ ,٤٠٪) وهو ما يُوضِّحه الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٩)، وكذلك التراجع لمتوسِّط نصيب الفرد من القمح والحبوب[٣] على التوالي كما هو موضَّح بالجدول رقم (٩) والشكل رقم (١٠).

(١) محمد مصطفى وآخرون (٢٠١٠):- مرجع سابق، ص: ١٢.

(٢) الكتاب الإحصائي السنوي. أعداد متفرقة، الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٢٠م.g https://www.capmas.gov.e,
Al-Azhar Journal of Agricultural Research V. (46) No. (1) June (2021) 188-196، Nasr et al. (2021)),

(٣) الأمم المتحدة (٢٠١٧) ، منظمة الأغذية والزراعة، الأفق العربي ٢٠٣٠: آفاق تعزيز الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت، ٢٠١٧ ص: ١٦.

الجدول رقم (٨) نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح

السنة	نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح
٢٠١٠	٤٠,٥
٢٠١١	٤٨,٨
٢٠١٢	٥٥,٧
٢٠١٣	٥٦,٧
٢٠١٤	٥٢,١
٢٠١٥	٤٩,١
٢٠١٦	٤٧,٧
٢٠١٧	٣٤,٥
٢٠١٨	٣٥,٥
٢٠١٩	٤٠,٣
٢٠٢٠	٤٠,٥

الشكل رقم (٩) نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح

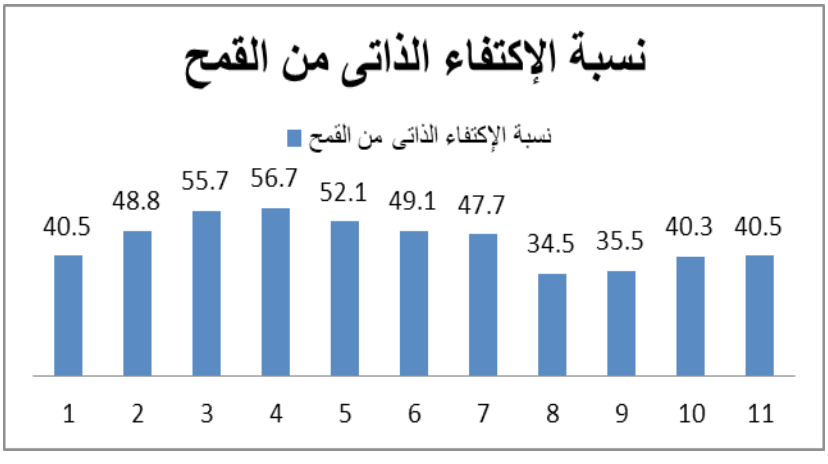

المصدر :- إعداد الباحثة من واقع بيانات الجدول رقم (٨) من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://www.capmas.gov.eg

السلعة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
متوسط نصيب الفرد من اللحوم	١٦٫٠	١٤٫٨	١٣٫٩	١٣٫٩	١٤١٫١	١٣٫٨	١٣٫٨	١٣٫٨	١٣٫٢	١٣٫٢	١٣٫٥
متوسط نصيب الفرد من البقوليات	٣٣٫٧	٣٦٫٦	٣١٫١	٣٠٫٣٣٦	٣٦٫٩	٣٤٫٨	٣١٫١	٣٠٫٦	٣٤٫٩	٣٣٫٦	٣٣٫٨

مصدر البيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg https://

الشكل رقم (١٠) متوسِّط نصيب الفرد من القمح و الحبوب

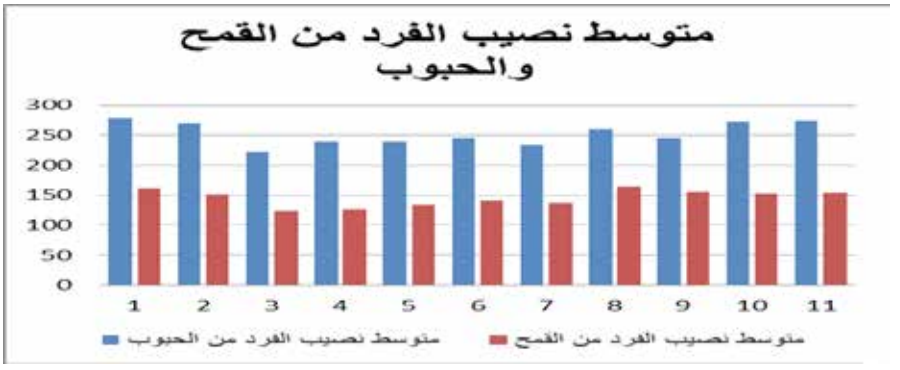

المصدر :- إعداد الباحثة من واقع بيانات الجدول رقم (٩) من بيانات .. eg https://www.capmas.gov.

ويَرجع التراجُع فى نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح وانخفاض متوسِّط نصيب الفرد من القمح والحبوب معًا إلى الأسباب التالية:-

- **ارتفاع تكاليف زراعة وإنتاج القمح.**
- **عدم تحديد سعر مجزٍ لشراء إردب القمح من الفلاح، والإعلان عنه قبل زراعة القمح بوقتٍ كافٍ لتشجيعه على زراعته.**
- **إلغاء الدورة الزراعية، مما أدَّى لتراجع دور وزارة الزراعة فى تحديد مساحات القمح، وهذا ما يُفسِّر إحجام المزارعين عن زراعة القمح بزراعة محاصيل أخرى أكثر ربحية.**
- **زيادة الفاقد من محصول القمح الذي قد يصل إلى ٣٠ ٪، خصوصًا أثناء عمليات الحصاد والنقل.**
- **انخفاض كميات التقاوي للقمح عالية الإنتاج بما لا يتوافق مع المساحات المطلوب زراعتها؛ مما يضطرُّ بعض المزارعين لزراعة تقاوي غير جيدة تجعل الأرض تفقد فى نهاية الأمر إنتاجيتها.**
- **ارتفاع أسعار العناصر المكوِّنة للعملية الإنتاجية[1].**

(1) cip, P192, ,Nasr et al. (2021)

- انخفاض خصوبة الأراضي الزراعية فى بعض المناطق.
- عدم قدرة كلِّ المزارعين على الحصول على كلِّ حقوقهم من المقرَّرات السمادية لمحصول القمح أثناء زراعته.
- التخزين فى شُون ترابية ومكشوفة ومعرَّضة للحشرات والفئران والعصافير وغيرها.
- ارتفاع منسوب المياه وملوحة التربة وخلافه، وعدم القيام بتجديد خصوبتها سواء بالتسميد العضوي، أو بالحرث العميق، أو إضافة الجبس الزراعي، أو بالغسيل، أو بتجديد شبكات الصرف المغطَّى وخلافه، مع الاعتداء عليها بالتبوير، أو التجريف، أو البناء فوقها.
- ارتفاع أجور العمالة الزراعية؛ بسبب هجرة الفلاح المصري من القرية إلى المدينة.
- قلة مياه الري لبعض مساحات القمح، وإصابة القمح ببعض الأمراض مثل صدأ القمح .[١]

ثانيًا:- يدعم ما سبق أنَّه وعلى الرغم من زيادة نسبة المزارع السمكية وحقول الأرز للإنتاج السمكي لتصل عام ٢٠٢٠ (٨٠,٥٪) كما هو مُوضَّح بالجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١١) ، إلا إنَّ نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك باتت منخفضة عام ٢٠٢٠ كما يُوضِّح ذلك الشكل رقم (١٢)

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤) ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري وبرنامج الأغذية العالمي، مرصد الغذاء المصري ، رقم ١٠ ديسمبر ٢٠١٤، https://www.idsc.gov.eg

الجدول رقم (١٠) نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك ونسبة المزارع السمكية وحقول الأرز للإنتاج السمكي

السنة	نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك	نسبة المزارع السمكية وحقول الأرز للإنتاج السمكي
٢٠١٠	٨٨,١	٧٠,٥
٢٠١١	٨٩,٣	٧٢,٥
٢٠١٢	٨٥,٥	٧٤,٢
٢٠١٣	٨٨,٩	٧٥,٥
٢٠١٤	٨٧	٧٦,٧
٢٠١٥	٨٩	٧٧,٤
٢٠١٦	٩٠,١	٨٠,٣
٢٠١٧	٨٥,٦	٧٩,٦
٢٠١٨	٧٩,٥	٨٠,٧
٢٠١٩	٧٩,٦	٨٠,٥
٢٠٢٠	٧٩,٧	٨١

الشكل رقم (١١) نسبة المزارع السمكية وحقول الأرز للإنتاج السمكي

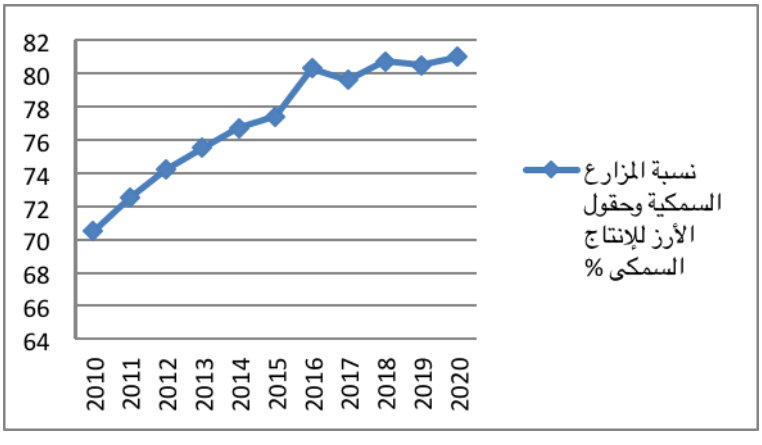

المصدر :- اعداد الباحثة

الشكل رقم (١٢) إعداد الباحثة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك

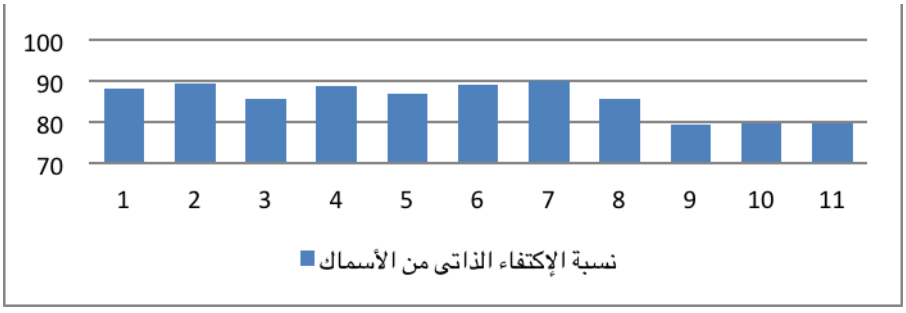

مصدر بيانات الجدول رقم (١٠) والشكلين رقم (١١) ، (١٢) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: Eg .https://www.capmas.gov

حيث بلغت نسبة المزارع السمكية عام ٢٠١٠ (٧٠,٥ ٪)، وفي نفس العام بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك (٨٨,١٪) لتتراجع عام ٢٠٢٠ إلى (٧٩,٧٪)، ويرجع ذلك لضعف إنتاجية الأسماك من البحر المتوسّط؛ بسبب ضعف الخصوبة نظرًا لأنَّ خصوبة البحر نصف خصوبة المحيطات؛ لافتقارها إلى التيَّارات البحرية اللازمة لتنشيط الحياة البيولوجية، وإن وُجدت فهي ضعيفة جدًا وغير كافية لرفع المحتوى المائي من الأسماك والقشريات، كما أنَّه بحر مُغلق، غير منفتح على محيطات، بل ويستقبل العديد من ملوثات الدول المطلَّة عليه.(١)

ثالثًا:- وليس ما سبق فحسب بل إنَّ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء باتت تنخفض بشدة، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم أعلى معدَّلاتها فى ٢٠١٠ لتصل إلى حوالي (٨٤٪)، ثم واصلت انخفاضها لتصل إلى (٥٦ ٪) عام ٢٠٢٠، يُوضِّح ذلك الجدول رقم (١١) والشكل رقم (١٣)، فى نفس الوقت زاد متوسّط نصيب الفرد من ١٦,٣ كجم/سنة إلى ١٩,١كجم/سنة بنسبة ١٧,٢٪. ويرجع هذا التراجع فى نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم إلى الزيادة السكانية الكبيرة والتي تنمو من عام لآخر بشكل مُتوال، فى الوقت الذي تنحسر فيه الثروة الحيوانية نتيجة التراجع فى المساحات الزراعية وانكماشها، وكنتيجة لاستمرار التجاوزات فى البناء وإقامة المساكن على الأراضي الزراعية، فضلًا عن التكاليف الباهظة التي تحتاجها عملية الاستصلاح الزراعي للأراضي الصحراوية.(٢)

(١) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية: https://www.gafrd.org/

(٢) حازم الهواري (فبراير ، ٢٠١٨)، دراسة عن اللحوم الحمراء فى مصر ، ص: ٢ http://www.nib.gov.eg/

الجدول رقم (١١) نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء

السنة	نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء
٢٠١٠	٨٣,٩
٢٠١١	٨٢,٨
٢٠١٢	٨٥,٧
٢٠١٣	٧٤,٣
٢٠١٤	٧١,٩
٢٠١٥	٥٧,٥
٢٠١٦	٦٤,٦
٢٠١٧	٥٥,٩
٢٠١٨	٤٦,٩
٢٠١٩	٥٥
٢٠٢٠	٥٦

الشكل رقم (١٣) نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء

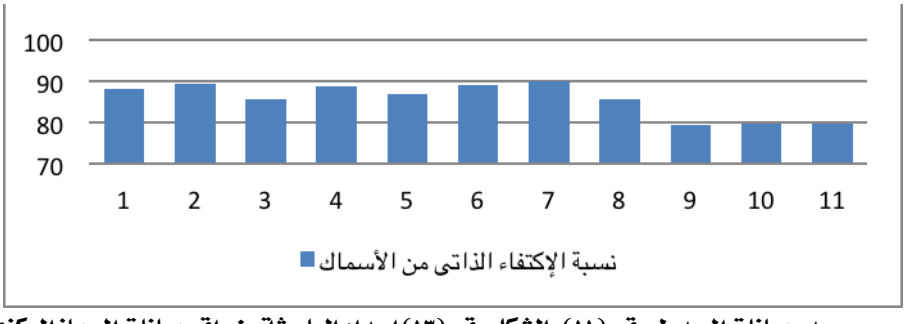

مصدر بيانات الجدول رقم (١١) والشكل رقم (١٣) إعداد الباحثة من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: Eg .https://www.capmas.gov

مما سبق علينا أن نتفهَّم عُمق المشكلة المتعلِّقة بنقص الأمن الغذائي، فعدم كفاية الغذاء وعدم إمكانية الحصول عليه يُؤثِّر على فئات معينة فى المجتمع غير قادرة على شراء الغذاء بسبب ارتفاع الأسعار أو نقص الإنتاج أو لتدنِّي دخول هذه الأسر، وهذا ما يُسمَّى بزعزعة الأمن الغذائي الدائمة، أمَّا عن زعزعة الأمن الغذائي المؤقَّتة فهي تُشير إلى المجاعات الناتجة عن الحروب والفيضانات، وقصور القدرة الشرائية لأغلب السكان.[١]

(١) محمد مصطفى وآخرون (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص: ١٣٨.

المبحث الثالث:- نواقص السياسات الغذائية فى مصر

ليس الحديث عن مشكلة الغذاء فى مصر إلا المحصِّلة النهائية للعديد من النواقص للسياسات الغذائية فى مصر، وهي:-

أوَّلًا:- فى ظلِّ التغيُّرات المناخية، وزيادة حِدَّة التوتُّر جرَّاء سدِّ النهضة (إذا استمرَّ ملؤه)، أصبح تحقيق الأمن الغذائي فى مصر على المدى الطويل مرهونًا بإنتاج محاصيل رئيسية تتحمَّل نقص المياه من آنٍ لآخر، وبكفاءة استخدام المياه فى جميع المجالات الزراعية. وهذا ليس بالأمر الهين؛ ذلك أنَّ الزراعة فى الوقت الراهن تستحوذ على ٧٠ فى المئة من مجمل استهلاك المياه العذبة، وهذه النسبة ستزيد مستقبلًا، مع الزيادات المتوقَّعة فى عدد السكان حتى ١٨٣ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، كما يتناقص متوسِّط نصيب الفرد من المياه النقية بحوالي ١١٪ نتيجة لهذه الزيادة السكانية[١].

ثانيًا:- ومع كون أنَّ معظم الأراضي التي يتمُّ استصلاحها غير مسجَّلة، وأنَّ الاستثمار فى هذا القطاع يتعرَّض للعديد من المخاطر، ولا يُوجد أي ضمانات حقيقية لمواجهة هذه المخاطر، وأنَّ الآلات الزراعية المتهالكة لا تُعدُّ ضمانًا للبنوك لتمويل هذا القطاع، والذي يكون الاهتمام به فى نهاية الأمر يتعلَّق بجوانب سياسية شديدة الصلة، مما جعل البنوك فى مصر تعزف عن تمويل قطاع الزراعة، خاصة وأنَّ هذا القطاع فى جميع دول العالم يحظى بأهَمِّيَّة قصوى، وتتوافر له العديد من البنوك المتخصِّصة فى هذا المجال المدعومة من الحكومات[٢].

ثالثًا:- كذلك فإنَّ النظام الغذائي دومًا فى مصر هو استجابة لردود الفعل العالمية إزاء صدمات الغذاء فى الأسواق العالمية، وليس دلالة على ذلك أكثر ما يحدث من غلاء فى الأسعار، وخاصة فى أسعار السلع الغذائية فى مصر نتاج الحرب الروسية الأوكرانية، حيث إن أوكرانيا وروسيا يُعدَّان من أكثر الدول تصديرًا للقمح على مستوى العالم، وتُفيد الأرقام أنَّ أوكرانيا رابع أكبر مصدِّر للقمح وللذرة الصفراء على مستوى العالم، وقد صدَّرت ١٧٪ من كمية الذرة والشعير التي سُوِّقت للتجارة العالمية فى ٢٠٢٠، ذهب ٤٠٪ منها إلى دول عربية، فيما تُعتبر روسيا مصدِّرًا رئيسيًا للقمح إلى مصر[٣].

(1) 27/8/2021. Edited),(https://www.capmas.gov.eg/
(2) http://www.expoegypt.gov.eg)
(3) https://unctad , Statistics.org

رابعًا:- ووفقًا لحسابات أجرتها الأونكتاد على بيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ فقد أظهرت اعتماد مصر على الواردات المدعومة لضمان الحصول على الخبز والزيوت النباتية بأسعار ميسَّرة، حيث يعتمد أكثر من ٧٠ مليون مصري على الخبز المدعوم. ومصر مع الزيادات المتتالية فى عدد السكان تُعدُّ من أكبر المستوردين للقمح فى العالم، خاصة من كلٍّ من روسيا وأوكرانيا فى العام ٢٠٢١، حيث استوردت مصر حوالي ٨٠٪ من قمحها من روسيا وأوكرانيا[1].

خامسًا:- معامل الأمن الغذائي المصري يُنذر بالخطر، حيث بلغ ٠,٠١ عام ٢٠٠٠ ولم يزد كثيرًا فى عام ٢٠١٩، حيث كان معامل الأمن الغذائي المصري ٠,٠٣، وهو معامل منخفض جدًا، وبالتالي فإنَّ السياسات التمويلية والغذائية فى مصر يجب أن تتخذ إجراءات جوهرية لرفع معامل الأمن الغذائي من الحبوب فى مختلف جوانبه[2].

المبحث الرابع:- آمال وآفاق مستقبلية

فى النهاية لا بُدَّ من عرض مجموعة من التدخُّلات المتكاملة؛ حتى تستفيد منها الدولة المصرية فى إرساء دعائم محقِّقة للاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي فى الدولة المصرية، مع إمكانية تطبيقها عمليًا:-

أوَّلًا:- تُوجد فى مصر قوَّة بحثية كبيرة فى القطاع الزراعي، تتمثَّل فى «مركز البحوث المصرية فى المركز القومي للبحوث، كليات الزراعة المنتشرة فى أرجاء مصر»، ومع ذلك يتمُّ استيراد البذور والتقاوي «للمحاصيل الحقلية، وللخضر، والفاكهة، أيضًا»، وصناعة التقاوي والبذور من الصناعات كثيفة رأس المال، وبالتالي يتطلَّب إنتاجها وجود رأس المال، وهذا ما يمكن توفيره من تضافُر رأس المال العربي، والأجنبي، والمحلِّي:

١- للارتقاء بالقطاع الزراعي التغذوي لبعض المحاصيل الزراعية.

٢- ولإنتاج الكائنات الميكروبية الممرضة لآفات الزراعية المعدَّلة وارثيًا.

٣- ولإنتاج تفاح يُعالج الزهايمر، وطماطم مخفِّضة لنسبة الكولسترول.

(1) https://unctad , Statistics.org)
(2) cip, P193, ,Nasr et al. (2021)

٤- وإنتاج أصناف جديدة من النباتات المقاوِمة لدرجات الحرارة العالية، والجفاف.

ثانيًا:- أما عن قضية التكيُّف[١] مع الآثار السلبية للمُتغيِّرات المناخية ومواجهة تلك المخاطر فلا بُدَّ أن يُمثِّل ذلك الأولوية فى مصر؛ حيث إنَّ الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر من الأسباب الرئيسية التي تُمثِّل أهمَّ المشكلات الرئيسية التي تُواجه قطاع الزراعة فى مصر، ذلك أنَّ دلتا النيل تنحسر بالفعل بمعدَّل ٣ - ٥ ملم سنويًا، بالإضافة إلى أنَّ ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٢٥,٠ مترًا فقط وهذا من شأنه أن يُدمِّر معظم المدن التي تُحافظ على حيوية الاقتصاد المصري، وخاصَّة أنَّ معظم ما يُحيط بدلتا النيل هي بمثابة أرض زراعية، وهذا يُؤدِّي إلى ضغط كبير على إمكانات نمو الإنتاج الزراعي، ولذلك على الحكومة المصرية الاستمرار فى الاستثمار فى مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية؛ وذلك لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل كجزء من إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠[٢]، وكذلك توعية المزارعين بمواعيد الزراعة ونوبات الري وأوقات الحصاد المثلى الواجب اتباعها؛ لتجنُّب خسائر الحاصلات[٣].

١- ثالثًا:- التأكيد على أهمية الاستثمار البشري فى هذا القطاع ومدِّ الناس بما يحتاجونه من معلومات حول هذا القطاع وتدريبهم، « ويُؤكِّد ذلك ما يراه شولتز الذي تقاسم مع أرثر لويس جائزة نوبل عام ١٩٧٩ » مؤكِّدًا على الدور الذي يقوم به التدريب والتعليم فى تنمية قطاع الزراعة، ورفع نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة فى هذا القطاع، والاستهداف المؤقَّت للفئة العمرية الأطفال دون سن الخامسة (الهزال- التقزُّم –نقص الوزن) لِمَن يُعانون من أعراض سوء التغذية الناتجة من عدم المساواة فى حقِّ الحصول على الغذاء، والمرتبط مباشرة بعدم المساواة فى توزيع القدرة الشرائية المرتبطة بالفقر[٤]، حيث يُشير المؤشِّر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (٪ من السكان) إلى زيادة هذا المؤشِّر ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٧، كذلك انخفاض المؤشِّر العددي للفقر مقارنة بخط فقر (١,٩٠) دولارًا فى اليوم للفرد (٢٠١١ تُعادل القوة الشرائية) (٪ من تعداد السكان) من ٥,٢٪ عام ٢٠٠٤ إلى أدنى مستوى (١,٥٪)

(1) www.undp.eg

(٢) إستراتيجية التنمية المستدامة (٢٠١٦):- رؤية مصر ٢٠٣٠ https://sis.gov.eg/Story/١١٨١٤٢/A٧%D٨%

(٣) محمد مصطفى وآخرون (٢٠١٠)، مرجع سابق ، ص: ١٤٩-١٥٠؛

(4) conversation with Journal of Economic Perspective ,vol,3, no1""Arjo Klamer , Amartya Sen

عام ٢٠١٢ لتُعاود الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠١٧ (٣,٨٪) . وفقًا لبيانات البنك الدولي المتاحة[1].

رابعًا:- ومع الزيادات المتتالية لأسعار للسلع الغذائية والفواكه، والخضروات، واللحوم بكلِّ أنواعها يمكن للسُلطات المصرية إدارة أسواق الغذاء باللجوء إلى حقن الأسواق بكميات إضافية من هذه الأغذية للحدِّ من تأثير انخفاضها، وخاصة على محدودي الدخل، كما أنَّ على الدولة اللجوء إلى استخدام سيارات نقل مبرِّدة إلى مناطق الاستهلاك، ولكن لا بُدَّ من توافر القدرة التمويلية لتحقيق وتنفيذ هذا النوع من التدخُّلات، بالإضافة للكفاءة التسويقية لتماثل كفاءة القطاع الخاص.

خامسًا:- لا بُدَّ من إعادة النظر فى التركيب المحصولي فى ضوء النقص المائي وتبعات سد النهضة، حيث إنَّ تصدير المنتجات الزراعية فى الحقيقة هو تصدير المقنيات المائية للدولة، حيث يستلزم إنتاج كيلو جرام واحد من الحبوب إلى ٣٠٠٠-٥٠٠٠ لتر من الماء فى المتوسِّط فى مصر، وفي ظلِّ ذلك يمكن لمصر مراجعة الأنماط المحصولية للأقطار العربية؛ لزيادة تنافسيتها للتجارة الزراعية وخاصة الغذائية منها بما يحقِّق أمنها الغذائي فى ضوء إدارة أمنها المائي.

(1) https://data.albankaldawli.org

الخاتمة

إنَّه وعلى الرغم من أنَّ القطاع الزراعي يُمثِّل أحد أهمِّ القطاعات الرئيسية فى البناء الاقتصادي المصري ، إلا إنَّه من الملاحظ أنَّ القيمة المضافة لهذا القطاع كنسبة من إجمالي الناتج المحلِّي قد تراجعت من (٢٨,٨٪) عام ١٩٧٤ (٢٨,٨٪) ثم إلى (١١,٥٧٪) عام ٢٠٢٠، كما أنَّ القيمة المضافة فى هذا القطاع ومعدَّل النمو السنوي منها قد تراجعت أيضًا لتسجِّل (١٤,٣٢٪) عام ١٩٦٤ ثم عام ٢٠٢٠ إلى (٣,٣٪). وهذا التراجع لقطاع الزراعة إنَّما يرجع إلى تخلِّي الدولة عن دورها فى دعم هذا القطاع بشكل شبه كامل منذ ٤ عقود - ومخصَّصات الاستثمار فى هذا القطاع كانت منخفضة للغاية؛ فهي لا تُمثِّل أكثر من ١,١٥ ٪ من الناتج المحلِّي « وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» –بالإضافة إلى تدمير أجزاء مهمَّة من شبكة الري والصرف فى الأراضي الزراعية، والاعتماد على المياه الجوفية للري، وتراجع حصَّة مصر من مياه نهر النيل خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا التراجع مما لاشكَّ فيه قد أدَّى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، وخاصة فى متوسِّط نصيب الفرد من الخضروات؛ فقد انخفض بمقدار بلغت نسبته ٥٪، وكذلك انخفاض الفواكه بلغت نسبته ٧٪ عام ٢٠٢٠ (وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، كما إنَّه وعلى الرغم من زيادة الإنتاج الحيواني والداجني فى مصر، إلا إنَّ متوسِّط نصيب الفرد منهما قد انخفض، يُؤكِّد ذلك انخفاض أعداد المذبوحات من الماشية ومع زيادة أعداد السكان، وانخفاض نسبة الأراضي المزروعة إلى ٣,٣٥٪ عام ٢٠٢١ (وفق بيانات البنك الدولي)، فهي بذلك أقلُّ بكثير من نُظرائها على مستوى العالم، ويمكن النظر لارتفاع نسبة الأراضي المتصحِّرة، وتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي المنزرعة، كأهمِّ العوامل المحدِّدة لحجم الإنتاج الزراعي الكلِّي فى مصر، مما يُهدِّد الأمن الغذائي المصري، وخاصة فى ظلِّ التداعيات العالمية والمشكلات المتلاحقة كجائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، ومع تزايد عدد القيود المفروضة على تجارة الغذاء التي تضعها البلدان؛ بهدف زيادة الإمدادات المحلية وخفض الأسعار، فحتى تاريخ ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢، طبَّق ٢٠ بلدًا ٢٤ قرارًا للحظر على تصدير المواد الغذائية، وطبَّقت ثمانية بلدان ١٢ إجراءً للحدِّ من الصادرات (وفق بيانات البنك الدولي).

التوصيات

ولهذا تُوصي الدراسة بالآتي:

١- على الحكومة المصرية الاستمرار فى الاستثمار فى مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية؛ وذلك لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل كجزء من إستراتيجية التنمية المستدامة.

٢- لا بُدَّ من إعادة النظر فى التركيب المحصولي فى ضوء النقص المائي، حيث إنَّ تصدير المنتجات الزراعية فى الحقيقة هو تصدير المقنيات المائية للدولة.

٣- ضرورة استكمال شبكات النقل على الطرُق الزراعية بين المحافظات المصرية؛ لزيادة حجم وكفاءة الفائض الزراعي المحوَّل للمناطق الحضرية، حيث إنَّ ذلك يُعدُّ من أولويات قواعد التنمية الزراعية المستدامة فى مصر.

٤- التأكيد على أهَمِّيَّة الاستثمار البشري فى هذا القطاع ومدِّ الناس بما يحتاجونه من معلومات حول هذا القطاع وتدريبيهم.

٥- إدخال واستنباط سُلالات زراعية جديدة ذات إنتاجية عالية ومقاومة للملوحة.

٦- تطبيق مُبتكرات ومُنجزات الهندسة الوراثية؛ حتى يتثنَّى لنا اللحاق بركب التقدُّم الزراعي العالمي.

المراجع

أولا: الأبحاث:

١- سعيد حسن على معاذ وآخرون (٢٠٢١)، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الأسمدة الكيماوية فى إنتاج محصول التمور فى محافظة الوادي الجديد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣١، العدد ٢ ، يونيو ٢٠٢١.

٢- شادية محمد (٢٠١٥)، دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك فى مصر وأهم مشاكل إنتاج الأسماك فى محافظة أسيوط ،(٦) No. (٤٦) Assiut J. Agric. Sci. ٨٦) ٢٠١٥-١٠٣ ، مركز البحوث الزراعية، مصر.

٣- عزة علي فرج (٢٠١٨)، التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مصر ٢٠١٩.

٤- عبد الوكيل إبراهيم محمد، وآخرون (٢٠١٩)، رؤية اقتصادية لمكونات الدخل الزراعي المصري، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.

٥- فاطمة الزهراء جبريل (٢٠٢١)، دراسة اقتصادية لأداء القطاع الزراعي المصري فى ظل التحديات المعاصرة، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- مركز البحوث الزراعية، ٢٠٢١.

٦- محمد سمير (خريف ٢٠١٠)، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية، خسائر الواقع وحلول المستقبل، مجلة بحوث اقتصادية معاصرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد ٥٢.

٧- محمد جمال الدين (٢٠٠١) , تطوير إحصاءات الثروة الحيوانية، مكتبة معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠١، المؤتمر الدولي ٣٦ للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته، ٤/٤ ٢٠٠١.

٨- نصر محمد القزاز وآخرون، Al-Azhar Journal of Agricultural Research V. (٤٦) No. (١) June (٢٠٢١) ١٨٨-١٩٦.

٩- ياسر دياب وآخرون (٢٠٢٠)، التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣٠ ، العدد ٤ ، ديسمبر ٢٠٢٠.

ثانيًا: النشرات والتقارير:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي. أعداد متفرِّقة، الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٢٠م.) أبعاد الفجوة الغذائية من الحبوب وعلاقتها بالأمن الغذائي المصري.

٢- تقرير سد النهضة (٢٠١٥)، اتفاق الخرطوم وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة)، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٥.

٣- جامعة الدول العربية (٢٠٠٨)، التقرير الاقتصادي الموحد، القاهرة ، الجامعة ٢٠٠٨.

٤- منظمة الأغذية والزراعة ، الأمم المتحدة، ص: ٢٠) الأفق العربي :٢٠٣٠ آفاق تعزيز الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بيروت ، ٢٠١٧).

٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري وبرنامج الأغذية العالمي، مرصد الغذاء المصري، رقم ١٠ ديسمبر ٢٠١٤.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1. , IMPORT AND AN ECONOMIC STUDY OF PRODUCTION,) RAHMAN(2018 15-EKRAM

2. PROTECTION POLICIES FOR POULTRY IN EGYPT, Agricultural Economics Research Institute, ARC, Dokki, Giza. (Manuscript received 15 August 2018,

3. 16- - JANUARY 2022, Global Economic Prospects 2022 International Bank for Reconstruction and Development

4. 17-- The National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers. 2006

رابعًا: المواقع الإلكترونية:

1. https://moa.gov.eg
2. https://www.mwri.gov.eg
3. https://www.sis.gov.eg
4. http://goo.gl/iUQX6n

٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار https://www.idsc.gov.eg

٦- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية https://www.gafrd.org/.

٧- حازم الهواري (فبراير ، ٢٠١٨)، دراسة عن اللحوم الحمراء فى مصر http://www.nib.gov.eg/

8. https://mawdoo3.com/
9. Why Population Matters to Food Security", Toolkits, Retrieved 27/8/2021. Edited") https://mawdoo3.com
10. http://www.expoegypt.gov.eg
11. https://unctad , Statistics.org
12. www.undp.eg

١٣- إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠(إستراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٦

14. Journal of Economic Perspective ,vol,3, no1""Arjo Klamer ,conversation with Amartya Sen

١٥- الكتاب الإحصائي السنوي .أعداد متفرّقة، https://www.capmas.gov.eg الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٢٠م

16. https://data.albankaldawli.org
17. //www.fao.org/ /openknowledge.worldbank.org/
18. /openknowledge.worldbank.org
19. https://www.muhttwa.com
20. www.cnbcarabia.com
21. www.usda.gov.
.22 http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/arabic))-

المستخلَص

تستهدف الدراسة الحالية التأكيد على الأهَمِّيَّة الاقتصادية لقطاع الزراعة المصري وقُدرته على احتواء أهمِّ المشكلات التي تُعاني منها مصر، وهي الأمن الغذائي، خاصة فى ظلِّ تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلِّي سجَّلت أعلى نسبة (٢٨,٨٪) عام ١٩٧٤ لتتراجع إلى (١١,٥٧٪) عام ٢٠٢٠. ومع الزيادات المتتالية لعدد السكان الذي يتجاوز ١٠٢ مليون نسمة «وفق تعداد الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٢ » فإنَّ هذا القطاع الذي يُعدُّ أحد الركائز الأساسية فى الاقتصاد المصري، ويُسهم بحوالي ١٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلِّي. وتُمثِّل الوظائف به ما يُقدَّر بحوالي ٢٨٪ من إجمالي الوظائف، وأكثر من ٥٥٪ من العمالة ذات الصلة بالزراعة فى صعيد مصر. وللأسف يُسيطر على هذا القطاع فى مصر المزارع الصغيرة التي تَستخدم ممارسات تقليدية لا تتوافق مع المعايير المعترَف بها دوليًا، ليس ذلك فحسب بل إنَّه فى ظلِّ استمرار الحرب الروسية الأوكرانية أصبح الأمن الغذائي فى مصر مهدَّدًا، وخاصة أنَّ الاعتماد الأكبر على استيراد القمح كان يتمُّ من أوكرانيا بنسبة كبيرة، و٢٩٪ من تجارة القمح العالمية كانت تتمُّ من روسيا وأوكرانيا[1]، فيما تُشير بيانات وزارة الزراعة الأمريكية إلى أنَّ روسيا كانت أكبر مُورِّد للقمح إلى مصر فى الموسم المنصرم.[2]

ولتحديد التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة المصري فى تحقيق الأمن الغذائي، فقد شرعت الدراسة فى توضيح رؤية متكاملة لهذا القطاع، وتوضيح أهمِّ المؤشِّرات المحقِّقة للأمن الغذائي المصري، كذلك الوقوف على أهمِّ نواقص السياسات الغذائية فى مصر، وتحديد الحلول المتوقَّعة خلال المرحلة الآنية وأهم متطلَّبات ذلك.

كلمات مفاتيح :- قطاع الزراعة، الأمن الغذائي، السياسات الزراعية، القمح، نسبة الاكتفاء الذاتي.

23.

(1) www.cnbcarabia.com
(2) .eg www.usda.gov

The economic impact of the agricultural sector in achieving Egyptian food security For the period (2010-2022)

Dr . Sahar Ahmed Hassan Youssef

Abstract

The current study aims to emphasize the economic importance of the Egyptian agricultural sector and its ability to contain the most important problems that Egypt suffers from, which is food security, especially in light of the decline in the added value of the agricultural sector as a percentage of GDP in 2020. With the successive increases of the population of more than 102 million people, according to the census of the Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics 2022, this sector is one of the main pillars of the Egyptian economy, and contributes up to 14.5% of the GDP. It represents an estimated 28% of total jobs, and more than 55% of agricultural-related employment in Upper Egypt. Unfortunately, this sector in Egypt is dominated by small farms that use traditional practices that do not comply with internationally recognized standards. Not only that, but in light of the continuation of the war between Russia and Ukraine, food security in Egypt has become threatened, especially since the greatest dependence on wheat imports was from Ukraine, with a large percentage, and 29% of the global wheat trade was from Russia and Ukraine (www.cnbcarabia.com) , while US Department of Agriculture data indicate that Russia was the largest supplier of wheat to Egypt last season (www.usda.gov).

In order to determine the economic impact of the Egyptian agricultural sector in achieving food security, the study proceeded

to clarify an integrated vision for this sector, and to clarify the most important indicators achieved for Egyptian food security, in addition to identifying the most important shortcomings of food policies in Egypt, and to identify the expected solutions during the immediate stage and the most important requirements for that.

Key words: agriculture, food security, agricultural policies, wheat, self-sufficiency ratio